ان اي تحليل موضوعي للاحداث المتلاحقة التي تجري الان في المنطقة العربية وللتحرك السياسي الذي يجري على المستوى الدولي ، يؤكد بكل وضوح ان هذه الاحداث ترتبط بشكل او بآخر بالحل الاستسلامي للقضية الفلسطينية الذي يأخذ الان شكلا جديدا يعبر عنه ما يسمى بالكيان الفلسطيني او الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن تسوية شاملة ونهائية للقضية الفلسطينية تضمن بقاء المصالح الامبريالية في المنطقة العربية .

ولقد بدأ الحديث عن الدولة الفلسطينية او الكيان الفلسطيني المزعوم عقب هزيمة حزيران سنة ١٩٦٧ ، حيث حاولت السلطات الاسرائيلية المحتلة من خلال التعاون مع الوجوه السياسية التقليدية في الضفة الغربية والقطاع ان تسعى لاقامة هذا الكيان مستغلة الحالة النفسية التي كان يعيشها شعبنا في الارض المحتلة عقب الاحتلال، الا ان نهوض المقاومة المسلحة وتصديها لهذا المشروع التصفوي وتعريتها لكل الوجوه الفئة التي كانت وراءه قد افشل هذا المشروع في حينه ، وبدأت حركة المقاومة تشق طريقها ، مما جعلها تشكل قلقا متزايدا للدوائر الامبريالية والرجعية حيث اصبحت تشكل عقبة امام تنفيذ مشاريعها التصفوية ، ولذا فقد بدأت هذه الدوائر بالتعاون مع القوى الرجعية وبشكل خاص في الاردن تخطط لضرب حركة المقاومة وانهائها تمهيدا لتمرير الحل الاستسلامي ولتصفية القضية الفلسطينية، فكانت سلسلة المعارك الدامية التي افتعلتها السلطات الرجعية في كل من لبنان والاردن ، هذه المعارك التي بلغت اوجها في هجمة ايلول الاخيرة حيث عبأت السلطة العميلة وجندت كل قواها العسكرية القمعية لتشن اشرس هجمة ضد حركة المقاومة وتهدف تصفيتها وانهائها .

حول الجبهة الوطنية

المشروع الذي قدمته الجبهة الشعبية الى اللجنة المركزية

لقد كانت الدوائر الامبريالية والسلطة العميلة في الاردن تظن ان بامكانها توجيه ضربة قاضية لحركة المقاومة خلال يومين او ثلاث على ابعد تقدير لتقوم بعد ذلك بتمرير مشروعها التصفوي المعبر عنه انذاك بمشروع روجرز ولترتيب اوضاع المنطقة كما تشاء .

الا ان صمود المقاومة وتصدي جماهيرنا لهذه الهجمة الشرسة لمدة تزيد عن عشرة ايام قد احبط مخطط السلطة في القضاء على حركة المقاومة، واستطاعت المقاومة من خلال هذا الصمود ان تحتفظ بوجودها وبقائها بالرغم مما تعرضت له .

لقد كانت هذه صورة التحرك الامبريالي الصهيوني الرجعي قبل معارك ايلول الاخيرة .. تمرير الحل السلمي من خلال توجيه ضربة قاضية وسريعة لحركة المقاومة بالاعتماد على النظام الاردني بشكل اساسي كقوة ضاربة ضد حركة المقاومة .. فما هي الصورة الان بعد هذه المعركة وما هو مخطط الدوائر الامبريالية الصهيونية الرجعية لتمرير المشروع التصفوي .

اننا قبل ان نرسم هذه الصورة ونحدد معالم هذا المخطط يجب ان نؤكد النتائج التي أسفرت عنها معركة ايلول الاخيرة

وهذه النتائج هي :

١ – لقد ثبت من خلال المعركة الاخيرة ان توجيه ضربة سريعة وقاضية لحركة المقاومة لا يمكن ان تنجح لان حركة المقاومة تمثل وجودا جماهيريا وثوريا، فلايمكن اقتلاعه الا بسحب الجماهير من حول المقاومة والتأثير على قدراتها الثورية ! اضافة الى ان معركة اخرى من نوع معركة ايلول في ظل بقاء الالتفاف الجماهيري حول المقاومة وفي ظل قدرتها على الصمود سيعرض النظام الاردني برمته للخطر ان لم يكن بفعل قدرة المقاومة ولكن على الاكثر بفعل النتائج الاقتصادية والسياسية والمعنوية التي قد تسفر عن مثل هذه المعركة .

٢ – بالرغم من ان صمود حركة المقاومة لاكثر من عشرة ايام هو انتصار بحد ذاته، لان المقاومة كانت في موقف دفاعي ولم تكن تبادر بالهجوم الاستراتيجي لاسقاط النظام . بالرغم من هذا الانتصار فان النظام قد حقق انتصارا ايضا، حيث نتج عن هذه المعركة ان استعادت السلطة هيبتها نسبيا، وكذلك استعادت سيطرتها على الاوضاع الى حد ما، وجاءت اتفاقية القاهرة وما تلاها من اتفاقيات بين السلطة والمقاومة لتنظم هذه الاوضاع الجديدة التي نتجت عن المعركة، فهذه الاتفاقيات تؤكد من جهة وجود السلطة وحقها في ممارسة صلاحياتها كسلطة وكنظام ضمن الحدود المنصوص عنها في الاتفاقية، وتفرض هذه الاتفاقية قيودا جديدة على حركة المقاومة تحد من قدرتها على القتال ضد اسرائيل وبنفس الوقت فان هذه الاتفاقية تؤكد من الجهة الاخرى حق المقاومة في بعض القضايا التي لها تماس بالثورة الفلسطينية ، الا ان حق المقاومة كحركة وطنية وجماهيرية مقيدة بوجود السلطة كسلطة وكنظام وكقانون

لقد كانت هذه الاتفاقية تعبيرا عن ميزان القوى الذي نتج عن المعركة بين المقاومة من جهة وبين النظام والقوى المساندة له من الجهة الاخرى، وسيظل هذا التنظيم للعلاقات والاوضاع بين السلطة والمقاومة مرتهن بميزان القوى بين الطرفين وبمدى قدرة أي طرف على الاخلال بهذا الميزان لصالحه، حيث ان هذا التعايش او التنظيم للعلاقات بين المقاومة من جهة، وبين نظام عميل وسلطة قمعية قهرية تعمل على ضرب واجهاضها لا يمكن ان يبقى ويستمر .

٣ – لقد نتج عن هذه المعركة الاخيرة ان ازدادت نقمة الجماهير العربية والفلسطينية وبشكل خاص في الضفة الغربية على النظام الاردني، مما اوجد مناخا يسهل انتشار ونمو المطلقات والمواقف الاقليمية، كذلك فان النظام بدأ يستغل هذه المعركة لخلق هوة فاصلة بين الشعب الفلسطيني والشعب الاردني، وذلك لكي يبلور قوة اجماعية يستند اليها في ضرب حركة المقاومة .

٤ – اضافة الى التناقض الاساسي القائم بين المقاومة من جهة واسرائيل والامبريالية من الجهة الاخرى فان هجمة ايلول البربرية اثبتت بالملموس ان التناقض بين المقاومة والنظام الرجعي في الاردن في هذه المرحلة هو تناقض أساسي لا يمكن تجاهله او التقليل من شأنه وبالتالي فان حسمة الصدام بين هذا النظام والمقاومة ستظل قائمة واساسية

٥ – عجز صيغة العلاقات التي كانت قائمة بين منظمات المقاومة عن ايجاد تعاون حقيقي وفعال بين منظمات المقاومة مما ادى بالتالي الى عدم قدرتها على مواجهة كافة التحديات والصعوبات التي واجهتها خلال الفترة الماضية .

على ضوء هذه النتائج ما هو المخطط الامبريالي في هذه المرحلة ؟؟

من المعروف ان الامبريالية لا تعتمد في مواجهتها للأزمات التي تهدد مصالحها على مخطط استراتيجي، بل تعتمد بشكل أساسي على رسم مخططات مرحلية وتكتيكية لمواجهة الحالات والازمات الطارئة، فعندما تواجه بوضع جديد او حالة طارئة، فانها تضع مخططا لمواجهة هذا الوضع او هذه الحالة بما يضمن مصالحها .

فمثلا عندما واجهت الامبريالية حركة المقاومة ادركت انها باتت تشكل قلقا متزايدا لها وخطرا على مصالحها ووجودها في المنطقة العربية بدأت تخطط لضرب حركة المقاومة وتصفيتها وعندما لم تنجح في ذلك كما ثبت في معركة ايلول الاخيرة .

وجدت نفسها بعد هذه المعركة امام حالة جديدة، هذه الحالة هي قدرة المقاومة على الصمود واستحالة القضاء عليها بضربة سريعة وقاضية، لانها تمثل وجودا جماهيريا وثوريا وتمثل حالة موضوعية لا يمكن تجاهلها، وبالتالي فانه لا بد من مخطط جديد يأخذ نتائج معركة ايلول بعين الاعتبار .

فما هي العناوين الرئيسية لهذا المخطط ؟؟

لقد تأكد للامبريالية ان الشعب الفلسطيني حقيقة موضوعية، وان حركة المقاومة ما هي الا تعبير وتجسيد لهذه الحالة الموضوعية التي يعيشها الشعب الفلسطيني . ولذا فان أي تسوية سياسية للقضية الفلسطينية يجب ان تأخذ بالاعتبار ارضاء الطموح السياسي للشعب الفلسطيني وان هذا الطموح كما تفهمه الدوائر الامبريالية هو ايجاد ما يسمى بالكيان الفلسطيني او الدولة الفلسطينية بالضفة الغربية والقطاع من خلال اقرار الشعب الفلسطيني بالكيان الصهيوني وبالاقرار ببقاء هذا الكيان العدواني وانهاء حالة الحرب معه .

وعلى ضوء المعارك التي جرت في ايلول فقد تأكد للامبريالية ان الوصول الى هذه النتيجة لن تكون من خلال توجيه ضربة سريعة وقاضية لحركة المقاومة، ولكن من خلال تطويق المقاومة وحصارها وشل فعاليتها السياسية وقدرتها القتالية واحتوائها ان امكن من قبل النظام الرجعي في الاردن وبالتالي تفقد المقاومة مبرر وجودها ويمكن تحديد جملة من الخطوط التي برزت بشكل خاص بعد معارك ايلول والتي تؤكد انها آتت بشكل منسجم مع هذا المخطط التصفوي .

١ – التأكيد على ان المقاومة فقط مسؤولة عن شؤونها الذاتية وانه لا علاقة لها بما تقوم به النظام الرجعي الاردني، باعتبار ان النظام مسؤول عن الاوضاع في الاردن وبالتالي من حقه مراقبة نشاطات الثورة الفلسطينية داخل الاردن بحكم ان شعب هذا البلد يقع ضمن سيطرة واختصاص النظام الاردني، ولذا فان السلطة في الاردن تعمل على تدعيم قواها بشكل تكون فيه قادرة على التضييق على حركة المقاومة وعلى تطبيق مراقبة فعالة على نشاطاتها للحد من حرية حركتها السياسية والعسكرية والتنظيمية سواء داخل الاردن او في القتال ضد اسرائيل، مما يسهل بعد ذلك عملية اجهاض حركة المقاومة كثورة وطنية تحريرية .

٢ – خلق حالة من اليأس بين الجماهير الفلسطينية في الاردن وخارج الاردن من خلال تضييق الخناق حولها وسد سبل الرزق امامها والحد من حرية تنقلها من والى الاردن وذلك لكي تجد هذه الجماهير ان ليس امامها الا الكيان الفلسطيني للخلاص من كل هذه الحالة وهذه الضغوطات الحياتية واليومية

٣ – تجنيد كل القوى السياسية الفلسطينية الداعية للكيان الفلسطيني وبلورتها اجتماعيا وسياسيا لتشكل اداة ضاغطة على حركة المقاومة بدفع باتجاه الموافقة على الكيان المزعوم .

٤ – تعميق الهوة بين الشعب العربي الفلسطيني والشعب العربي الاردني لخلق انفصام واضح بين الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الوطنية الاردنية لتمكن النظام الرجعي في الاردن من خلال كل ذلك ايجاد قوة اجتماعية وعسكرية تستند اليها في مواجهة حركة المقاومة وضربها

ولقد بدأت الملامح الاساسية لهذا المخطط تظهر الى الوجود بحيث باتت تشكل خطرا مباشرا وسريعا تعيشه حركة المقاومة الان ، وان ما يجري الان من أحداث في المنطقة العربية او من تحركات سياسية على المستوى الدولي وفي داخل الارض المحتلة تؤكد كلها ان موضوع الكيان لم يعد مجرد حديث بل انه يدخل مراحله التنفيذية الاولى .

فبعد معارك ايلول الدامية ظهرت مجموعة من التصاريح الصحفية من قبل الدوائر الامريكية والبريطانية تقول ان اي ترتيبات تتخذ بشأن النزاع في الشرق الاوسط يجب ان يشارك بها الفلسطينيون ولم تخف هذه الدوائر عطفها على انشاء دولة فلسطينية، فتحت ستار العطف الكاذب على انشاء دولة فلسطينية وارضاء الطموح السياسي للشعب الفلسطيني تحاول هذه الدوائر الاستعمارية ان تمرر خدعتها على الجماهير العربية . كما ان هذا الموقف للدول الامبريالية رافقة تحرك سياسي في الضفة الغربية سعيا لبلورة القوى الداعية للكيان سياسيا واجتماعيا، باستغلال ردة فعل جماهيرنا داخل الارض المحتلة على أحداث ايلول الدامية ولم تقصر هذا التحرك على الوجوه السياسية التقليدية، بل ان وجوها جديدة من بعض العناصر المنفعة والشابة بدأت تظهر الى الوجود وتعود حملة من النشاط السياسي بين الجماهير لتصور لها ان الكيان وكأنه طريق الخلاص من الحكم الاسرائيلي وانه الضمان لعدم العودة الى الحكم الارهابي الاردني . وكذلك فان هذا الوفد مع التصريحات العديدة التي اطلقها مسؤولون اسرائيليون حول الحكم الذاتي او المدني للسكان المحتلة، هذا الحكم الذاتي الذي يعتبر كبداية لاقامة الكيان المزعوم في ظل الحراب الاسرائيلية .

ان هذه الموقف لم يأت معزولة عن سلسلة الاحداث التي شهدتها المنطقة العربية عقب معارك ايلول بحيث تضمن الامبريالية امكانية توجيه المزيد من الضغوطات على بعض الانظمة العربية للرضوخ لمشاريعها التصفوية تحت لافتة الدولة الفلسطينية وارضاء الطموح السياسي للشعب الفلسطيني كذلك فان ما تقوم به السلطة العميلة في الاردن من اجراءات تشكل جزءا اساسيا من هذا المخطط التصفوي، فقد دأبت السلطة العميلة بعد معركة ايلول بشكل خاص ومن خلال اقرار بعض التشريعات الادارية على التفريق بين اردني وفلسطيني والعمل على ما يسمى (بأردنة) الادارات في الاردن، ثم التضييق على اهالي قطاع غزة المتواجدين في الاردن، لخلق حالة من اليأس بين جماهير الشعب الفلسطيني تدفع بهم للقبول بالكيان، وكذلك ما تقوم به السلطة من اعتقالات واحكام لبعضها على الاوضاع في الاردن من خلال القيام بسلسلة من عمليات الاستفزاز والارهاب ضد المواطنين، ومن خلال تعزيزها العسكرية واحتلال عمارات ومنشآت بالجنود وذخيرتها الذخيرة بها، هذه التحركات التي تهدف الى التضييق على حركة المقاومة وشل فعالياتها السياسية والقتالية بالاساليب العديدة التي تمارسها السلطة والملاحقة المستمرة لاعضاء حركة المقاومة (اعتقال استفرادي) مراقبة نشاط المقاومة، ارهاب وتفتيش المنازل حسب القرون، كل هذه الاجراءات والمواقف تؤكد ان السلطة تقوم بتنفيذ القسم الاكبر والاساسي من هذا المخطط التصفوي .

اضافة الى كل ذلك فان الحديث الذي يروج له البعض (وان كان لا زال محدودا) لانشاء حكومة فلسطينية مؤقتة ترتبط سواء بوعي او بدون وعي بهذا المشروع التصفوي، لان انشاء هذه الحكومة الهزيلة وفي هذه الفترة من السنين الاولى للثورة التي لم تحقق اي انجاز استراتيجي خلالها، لن يكون الا تمهيدا لهذا الكيان المزعوم .

هذه هي الصورة العامة للاحداث الجارية الان وكلها تسير باتجاه بلورة ما يسمى بالكيان الفلسطيني او الدولة الفلسطينية، واننا نرى ان هذا الكيان المزعوم هو مؤامرة جديدة ضد شعبنا وثورتنا، لان هدفنا ليس قيام كيان مزيف في جزء من أرضنا المحتلة، كذلك فان هدفنا ليس اقامة دولة فلسطينية في جزء من وطننا للتعترف بشرعية اغتصاب العدو الصهيوني للجزء الاخر ولتقر بحقه في العيش بسلام وامان

لقد رفضنا منذ البداية كل المشاريع التصفوية رفضنا قرار مجلس الامن ومشروع روجرز، وكذلك فاننا رفضنا وقاومنا الكيان الفلسطيني المزعوم منذ البداية، واننا نؤكد رفضنا لهذا المشروع باي صورة كان وتحت اي شعار أتى .

استنادا على هذا الحلل السياسي المقدم واستنادا الى قرارات المجلس الوطني الفلسطيني بدورته الرابعة الى الان واننا نقترح برنامج عمل وطني ضمن الخطوط التالية :

اولا – على مستوى حركة المقاومة

انطلاقا من الرأي القائل ان حركة المقاومة لها دورها ووضعها الخاص الى حد ما ، وانطلاقا من الواقع الذي تعيشه حركة المقاومة الفلسطينية فاننا ندعو الى قيام جبهة وطنية فلسطينية تضم جميع فصائل المقاومة على الاسس التالية :

العلاقات داخل هذه الجبهة

ان تحديد العلاقات داخل الجبهة يجب ان يكون من خلال نظام داخلي يحدد كل القضايا العامة والتفصيلية ضمن الخطوط الاساسية التالية :

أ – ان العلاقات داخل هذه الجبهة هي علاقات ديمقراطية بحيث يحتفظ كل تنظيم بوجوده المستقل تنظيما وادارة ولوجيا مع ترك الباب مفتوحا أمام كل فصيل يرغب في الاندماج التام مع فصيل اخر او يرغب في التخلي عن وجوده المستقل للتنظيم والاندماج داخل هذه الجبهة .

ب – لكل فصيل الحق في طرح وجهات نظره في القضايا التي لم يتم الاتفاق عليها بين مجموع الفصائل داخل مؤسسات واطارات الجبهة وفي حالة تسمح بالارتقاء بهذه الجبهة الى حالة افضل على ان تكون كل تنظيم ملزما بتنفيذ القرارات التي يتم اقرارها بالاغلبية النسبية .

ج – لكل تنظيم الحق في توضيح موقفه جماهيريا في القضايا السياسية المختلف عليها والتي لم يتخذ بها قرارات ملزمة على أساس الاغلبية النسبية

د – تتكون هذه الصيغة الجبهوية على كل مؤسسات وهيئات الجبهة القيادية مع مراعاة الكفاءة والامكانية العملية وتجسد قيادة عمل جماعي في كل هذه المجالات .

هـ – لكل تنظيم الحق في النمو التنظيمي المستقل بتنظيم وضم عناصر جديدة الى صفوفه وتوسيع قواعده التنظيمية بالطريقة التي يراها مناسبة وتخدم مصلحة الثورة .

سياسيا

اننا نرى ان الاتفاق حول كل القضايا والمواقف السياسية امرا لا يمكن عمليا، الا ان هذا يجب ان لا يحول دون قيام الجبهة ولذا فاننا نقترح خطة من الخطوط السياسية الاساسية التي نرى انه يمكن الاتفاق عليها في هذه المرحلة .

١ – استمرار القتال ضد اسرائيل وتصعيده بشكل يؤدي الى انعكاس ذلك ايجابيا على المقاومة عربيا ودوليا .

٢ – تأييد رفضنا لمشروع الكيان الفلسطيني او الدولة الفلسطينية وكل المشاريع التصفوية الاخرى باي صورة كانت وتحت أي شعار أتت والتأكيد على ان مهمتنا هي التحرير الكامل لارضنا ووطننا من خلال حرب طويلة الامد .

٣ – التأكيد على وحدة الساحة الاردنية – الفلسطينية والعمل على بلورة هذه الوحدة ضمن صيغة عملية تجسد العلاقات الجدلية القائمة بين الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الوطنية الاردنية .

٤ – اعتبار ان الصدام بين المقاومة والنظام في الاردن حتمي واساسي في هذه المرحلة ، وهذا ليس باختيارنا ولكنه واقع مفروض علينا لا يمكن تجاهله وذلك انطلاقا من ارتباط هذا النظام بالدوائر الامبرياليةومخططاته ومشاريعه التصفوية وانطلاقا من طبيعة هذا النظام باعتباره قوة قهرية وسلطة قمعية ضد جماهيرنا لا يمكن لمثل هذا النظام ان يتعايش مع حركة وطنية جماهيرية مسلحة متواجده على ارض يعتبرها تحت سيادته وسيطرته .

٥ – مواجهة كل مخططات السلطة في الاردن بكافة الوسائل والاساليب ضد اثناء شعبنا ومحاولات ارهابهم او التأثير على معنوياتهم كذلك محاولته للفرقة بين أبناء الشعبين الاردني والفلسطيني ومقاومتنا لمحاولاته في تفتيت حرية حركة المقاومة والوقوف بكل حزم أمام محاولات تطويق الثورة وحصارها او شل فعاليتها السياسية والقتالية .

٦ – ان مواجهتنا لمخططات السلطة في هذه المرحلة يجب ان تكون من خلال اخذنا بعين الاعتبار ميزان القوى العسكرية القائم الان بيننا وبين النظام، حيث ان هذا الميزان يصل لصالح النظام وبالتالي فان موقفنا هو موقف الدفاع الاستراتيجي عن بقاء الثورة ووجودها مع الانتقال بهذا الموقف الدفاعي تدريجيا الى وضع يؤهلنا فعلا على تطويق وافشال كل مخططات السلطة

٧ – اقامة أوثق العلاقات مع الجماهير العربية وقواها الوطنية والتقدمية لخلق حالة جماهيرية عربية تستند اليها حركة المقاومة ، والانتقال بهذه الجماهير من حالة المصفقين لابطال من بعد الى حالة فاعلة ومؤثرة تسند فعلا حركة المقاومة في مواجهة كل المؤامرات والمشاريع التصفوية .

٨ – تحديد علاقاتنا مع الانظمة العربية من خلال مواقف هذه الانظمة من مجمل قضايا الثورة الفلسطينية وشكل خاص المشاريع التصفوية مع مراعاة الجوانب التكتيكية في بعض الاحيان اذا امكن لابقاء المعركة محصورة بشكل أساسي بيننا وبين النظام الاردني واسرائيل والامبريالية .

٩ – اقامة أوثق العلاقات مع منظمات البلدان الاشتراكية وشكل خاص الصين الشعبية وحركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

عسكريا

على ضوء هذا البرنامج السياسي اننا نقترح قيام وحدة عسكرية تضم القوات العسكرية للمقاومة من مقاتلين ومليشيا على الاسس التالية :

أ – المقاتلين

١ – تشكل اللجنة المركزية قيادة عسكرية واحدة وبراعى في تشكيلها الكفاءة والقدرة بشكل أساسي، وتمارس هذه القيادة الاشراف العسكري الكامل على جميع المقاتلين سواء على مستوى الضبط والربط والالتزام بالقرارات العسكرية او تنقل هذه القوات وتحركها من مكان الى آخر، وتكون هذه القيادة العسكرية خاضعة للقيادة السياسية

٢ – تقوم هذه القيادة العسكرية بتشكيل قيادات فرعية لها على مستوى المناطق والمحاور على ضوء ما تراه مناسبا .

٣ – تلتزم هذه القيادة بوضع خطة عسكرية موحدة على ضوء الموقف السياسي العام وتشمل هذه الخطة سواء استمرار القتال ضد اسرائيل وتصعيده ، او مواجهة مخططات السلطة في الاردن بما يضمن الحفاظ على حرية تحرك المقاومة وبقائها .

٤ – تشكل هذه القيادة العسكرية غرفة عمليات عسكرية موحدة .

٥ – ان لا يتم دمج المقاتلين في القواعد في هذه المرحلة، حيث ان ذلك يضعنا امام صعوبات عملية عديدة، ستؤثر بلا شك على نمو وتطوير علاقاتنا الجبهوية الى الحالة الارقى، وبالتالي فان كل فصيل يلتزم بوضع قواته العسكرية تصرف القيادة العسكرية الموحدة ويكون وجود هذه القوات في أي مكان بقرار من القيادة العسكرية الموحدة وعملها على ضوء ما تراه مناسبا لصالح الثورة والدفاع عنها .

٦ – توحيد التسليح والتدريب والشؤون الادارية المرتبطة بالعمل العسكري الموحد .

ب – المليشيا

١ – تشكل اللجنة المركزية القيادة العامة للمليشيا، وبراعى في تشكيلها الكفاءة بشكل أساسي ويكون القائد العام للمليشيا عضوا في القيادة العسكرية الموحدة

٢ – تقوم هذه القيادة بالاتفاق مع ممثلي قواعد التنظيمات بالمناطق والاحياء بتشكيل قيادات فرعية لها في هذه المناطق والاحياء .

٣ – توزع المهام والمسؤوليات داخل القيادة العامة للمليشيا بشكل يضمن توفر قيادة عمل جماعية ومسؤولية جماعية .

٤ – تضع هذه القيادة نظاما داخليا يحدد علاقاتها مع القيادات الفرعية وأسلوب عملها بشكل يضمن لها الاشراف العسكري الكامل ويوفر حالة من الانضباط الثوري لقواعد المليشيا .

٥ – يكون تحرك المليشيا عسكريا جزءا من الخطة العسكرية العامة الموحدة التي تضعها القيادة العسكرية الموحدة

جـ – ماليا

١ – تشكل لجنة مالية مركزية موحدة تشرف على كافة الشؤون المالية من جمع التبرعات وتنمية الموارد المالية والاشراف على الصرف المالي للعمل الموحد .

٢ – توحيد الجباية في كافة المناطق والمجالات

٣ – الصندوق القومي الفلسطيني، هو الصندوق المالي المركزي ويقوم هذا الصندوق بتغطية جميع نفقات العمل الموحد من تسليح وتموين ومتفرغين ومقاتلين .

٤ – تحديد أسس الصرف المالي بضوابط محددة .

٥ – تقليص النفقات ما أمكن بالقضاء على كل مظاهر الصرف الغير مبررة ثوريا وبالتقليل من الاداريين بشكل يضمن استمرار العمل وتحديد سلم للمخصصات بحيث تكون النسبة بين الحد الادنى الى الحد الاعلى ١ – ٣ .

٦ – بالنسبة للحاجات المالية لكل تنظيم لتغطية نفقاته الخاصة على أساس وجوده المستقل تنظيما داخل الجبهة، فاما ان تحدد مجالات معينة يسمح فيها بالاستقلال في جمع التبرعات، او ان يقوم الصندوق المركزي بتغطية هذه الحاجات المالية . مع الاخذ بعين الاعتبار حجم التنظيم وفعاليته .

د – اعلاميا

١ – تشكل لجنة اعلام مركزية يراعى فيها الكفاءة بشكل أساسي وتمارس هذه اللجنة الاشراف الكامل على الاعلام الموحد على ضوء المواقف السياسية التي تقررها اللجنة المركزية لحركة المقاومة ويكون منوطا بها الاشراف على كل الشؤون والاجهزة الاعلامية المركزية المختلفة من اذاعة وصحافة وعلاقات عامة وخارجية وغيرها، ويكون من صلاحيات هذه اللجنة تشكيل الاطارات التي ترى انها بحاجة اليها .

ثانيا – على مستوى الساحة الفلسطينية الاردنية

انطلاقا من قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الاخير وتجسيدا للوحدة التاريخية بين أبناء الشعب الاردني الفلسطيني، ولمواجهة كافة المخططات التي تعمد الى تمزيق هذه الوحدة .

واستنادا الى العلاقات الغير واضحة والغير محددة التي كانت قائمة بين الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الوطنية الاردنية خلال الفترة الماضية فان الجبهة تقترح :

١ – تشكيل جبهة وطنية فلسطينية اردنية على امتداد الساحة الاردنية الفلسطينية من فصائل المقاومة والاحزاب والقوى والهيئات والشخصيات الوطنية الاردنية .

٢ – تناضل هذه الجبهة عبر برنامج عمل وطني من اجل :

أ – تأكيد حرية المقاومة واستمرارها والوقوف امام كل محاولات ضربها او تطويقها .

ب – رفض كافة المشاريع التصفوية للقضية الفلسطينية واحباطها سواء ما عبر عنها بقرار مجلس الامن او مشروع روجرز او الدولة الفلسطينية .

جـ – الدفاع عن قضايا الجماهير الاردنية الحياتية واليومية .

د – محاربة كل النزاعات او المحاولات الرامية الى تمزيق للوحدة الاردنية الفلسطينية .

هـ – توفير مناخ ديمقراطي بالنضال من اجل اطلاق الحريات العامة وحرية العمل السياسي والنقابي والاجتماعات .

و – اقامة سلطة وطنية ديمقراطية في هذا البلد .

٣ – تجسيد الوحدة الاردنية الفلسطينية في كافة المؤسسات النقابية والاجتماعية في الساحة الفلسطينية الاردنية .

عمان في ١٩٠/١٢/٥

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين